مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
العدد (2) الجزء (2) السنة (2023) ,(518-492) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg

معرفة صائدي الأسماك بالتشريعات المنظمة للصيد البحري بمحافظة مطروح

أ.د/سعيد عباس محمد رشاد*، أ.د/ محمد ابو الفتوح السلسيلى*، أ.د/محمد حسب النبى حبيب*،
م/أيمن محمد إبراهيم حمادى**
***كلية الزراعة، جامعة بنها** ****مركز بحوث الصحراء**

المستخلص

إستهدف البحث التعرف علي الخصائص الشخصية والإجتماعية- الإقتصادية والمهنية لصائدي الأسماك المبحوثين بمنطقة البحث، وتحديد درجة معرفتهم بالتشريعات المنظمة لعملية الصيد البحري بمنطقة البحث، وتحديد العلاقة بينها وبين خصائصهم المدروسة. وقد أُجري هذا البحث بمركز مرسي مطروح محافظة مطروح علي عينة عشوائية منتظمة بلغ قوامها ١٢٠ مبحوثًا تمثل نسبة ١٠٪ من إجمالي عدد صائدي الأسماك من المصايد البحرية الطبيعية بالبحر الأبيض المتوسط بمنطقة البحث، وتم جمع البيانات خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٢ عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين بواسطة إستمارة استبيان. وأُستخدم في وصفها الحصر العددي والعرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، والمنوال، وأُستخدم في تحليلها معامل الإرتباط البسيط لبيرسون وسبيرمان.

وتمثلت أهم نتائج البحث فيما يلي:

أن ٤٦.٧٪ من صائدي الأسماك المبحوثين ذو مستوي معرفة منخفض بالتشريعات المنظمة لعمليه الصيد البحري بمنطقة البحث، وأن ٢٨.٣٪ منهم ذوي مستوي معرفة متوسط بها، بينما ٢٥.٠٪ منم ذوي مستوي معرفي مرتفع لمعرفتهم بها.

أن درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث كانت ذات علاقة إرتباطية معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠١ بسبعة متغيرات من المتغيرات المدروسة وهي: السن (ر=٠.٣١٢)، وعدد سنوات التعليم (ر=٠.٢٣٤)، درجة العضوية في المنظمات الرسمية (ر= ٠.٢٣٥) درجة التعرض لمصادر المعلومات (ر=٠.٣٢٩)، وعدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد (ر=٠.٣٦٦)، عدد أيام العمل الصيدي (ر= ٠.٣٤٩) وعدد الأفراد العاملين على مركب الصيد (ر=٠.٢٤٤). وكانت العلاقة الإرتباطية

المعنوية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين هذا المتغير التابع وبين متغير نوع حرفة الصيد (ر=٠.٢١٢). في حين كانت العلاقة غير معنوية بين ذلك المتغير التابع وبين ستة متغيرات من المتغيرات المدروسة وهي: الحالة الاجتماعية (ر=٠.٠٩٩)، والتفرغ لمهنة الصيد (ر=٠.١٢٥)، ونوع رخصة الصيد (ر=٠.٠٦٥)، ونوع مركب الصيد (ر=٠.٠٧٦)، ونوع حيازة مركب الصيد (ر=٠.١١٠)، والدخل من مهنة الصيد (ر=٠.٠٧٧).

الكلمات الدالة: معرفه، التشريعات المنظمة للصيد البحرى ، قانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية رقم (١٤٦) لسنة ٢٠٢١.

المقدمة والمشكلة البحثية:

تعرض العالم لازمات اقتصاديه عديده فى الأونه الأخيره بدأ بأزمه كورونا وما تبعها من حرب روسيا مع اوكرنيا والتى القت بظلالها على الاقتصاد المصرى ومنها الارتفاع الملحوظ فى أسعار المنتجات الحيوانيه، نتيجه لعوامل عده منها شح الاعلاف التى يعتمد عليها غذاء الحيوانات.

لذا لجأت الدولة إلي القطاع السمكي كمحاولة لمواجهة العجز في مصادر البروتين الحيواني بمصر، خاصة وأن مصر تتمتع بمقومات إغلالية لثروة سمكية كبيرة، تتمثل في مسطحات مائية كبيرة تصل مساحتها إلى حوالي ١٤ مليون فدان (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠٢٢).

وتتميز تلك المسطحات المائية بالتنوع سواء في المواقع أو طبيعة المياه، وتتنوع هذه المصادر بحسب طبيعتها فمنها البحار كالبحرين الأحمر والأبيض المتوسط، ومنها البحيرات وتشتمل بحيرات المنزلة والبرلس والبردويل وإدكو وقارون ومريوط والبحيرات المرة وملاحة بور فؤاد، ومنها أيضاً مصادر المياه العذبة وتشتمل على نهر النيل بفرعيه والترع والمصارف، بالإضافة إلي ما تم إستحداثه من مصادر إصطناعية كبحيرة ناصر وبحيرة الريان، هذا بالإضافة إلى المزارع السمكية الموجودة في أنحاء مختلفة من مصر (الهيئة العامة لتنمية الثروة السميكة، ٢٠٢١).

ويتميز الإنتاج السمكي بمصر بميزة نسبية فى إرتفاع الكفاءة التحويلية الغذائية لها، وإنخفاض تكاليف إنتاجة بالنسبة للحوم الحمراء والداجنة، بالإضافة إلي توافر غذاء الأسماك بها

مع مناسبة الظروف الجوية لعمليات الإنتاج في معظم أوقات السنة (نور وإجلال عمر، ١٩٨٦، ص٧).

ليس هذا فحسب بل تعتبر الأسماك من أهم أغذية الإنسان التي لها ميزة نسبية بتكلفتها الإقتصادية وتوافر الطلب عليها من جميع شرائح المجتمع بمستوياتها الدخلية المتباينة وسهولة تقدير الطلب عليها، حيث تحتوي علي نسبة عالية تصل إلي ٢٠٪ من وزنها بروتين حيواني وتتميز بسهولة هضمها وإرتفاع معامل الإستفادة منها مع إحتوائها علي كثير من العناصر الغذائية الرئيسية والتي تفيد في علاج الكثير من الحالات المرضية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٤)، بالإضافة إلي أن الأسماك تعتبر مصدراً لإنتاج العلف الحيواني المصنع والذي يتميز بقيمة غذائية عالية للحيوانات والدواجن، ويضاف إلي ذلك أن الأسماك لها صفة إعادة الإنتاج والتكاثر بكميات كبيرة دون تدخل الإنسان مما يجعلها مورداً غذائياً لا ينضب إذا روعي في إستخدامها والإنتفاع بها الطريقة العلمية والتكنولوجية المناسبة (التركي، ٢٠١٠، ص٩).

وبالرغم من ذلك إلا أن الناتج السمكي المصري لا يحقق المستوى الغذائي المطلوب، فهو لا يغطي سوي ٨٠٪ من الإحتياجات الفعلية للسكان، حيث بلغ نصيب الفرد المصري من الأسماك حوالي ١٢,٢ كيلوجرام سنوياً، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،٢٠١٤) وهو أقل من نصيب الفرد عالمياً والمحدد بأكثر من ١٨ كيلو جرام سنوياً، بينما نجده ٣٥,٩، و٣١,٩، و٢٦,١ كيلوجرام سنوياً في اليابان والصين وأسبانيا على الترتيب (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٤).

وقد يرجع ذلك إلي العديد من الأسباب الإدارية والتنظيمية الخاصه بعدم تطبيق القوانين المنظمة للصيد، بالإضافة إلى الزيادة السكانية والازمات الاقتصاديه الأخيره التى أدت الى زيادة الطلب الإستهلاكي للأسماك، فضلاً عن إنخفاض المخزون السمكي في البحيرات الداخلية نتيجة الصيد الجائر وبدائية الأساليب المستخدمة في الصيد، وهذا يستلزم الزيادة في الواردات السمكية لسد العجز في الاحتياجات الإستهلاكية السمكية، مما يزيد الأعباء الإقتصادية علي الدولة بعد ارتفاع قيمه الدولار مقارنه بالعمله المصرية (حسين، ٢٠٠٩)، و(بكير وعبد المنعم، ٢٠٠٩)، و(محمود، ٢٠٠٤)، و(السيد، ١٩٩٤) و(برانية، ٢٠١٢).

هذا بالإضافة إلي تأثير التغيرات المناخية التي يشهدها العالم علي الإنتاج السمكي في مصر من حيث: تغير في الجولة السنوية للأسماك، وزيادة طول فترة الصيف، والتغير في توزيع الأسماك وأماكن التكاثر، والظروف البيئية الجديدة التي قد تسمح بزيادة نوع من الأسماك علي

حساب الآخر، والمساحات المتوقع غرقها في الدلتا والتي قد يتم إستخدامها في الإستزراع السمكي (وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠٢١).

لذا استهدفت الدوله المصريه وفقا لما جاء في وثيقة الخطة التنفيذية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 (2011/10 . 16/ 2017) زيادة الإنتاج من الأسماك من حوالي مليون طن إلي حوالي ١,٥ مليون طن سنوياً من خلال: زيادة الإنتاج من مياه الأسماك العذبة من حوالي ٢٥٦ ألف طن إلي ٢٩٥ ألف طن، وزيادة الإنتاج البحري من ١٢ ألف طن إلي ٢٠٠ ألف طن، وزيادة إنتاج المزارع السمكية من حوالي ٥٩٥ ألف طن إلي ١٠٠٥ ألف طن، بهدف تحسين الإستهلاك الفردي من الأسماك وذلك بزيادة نصيبه منها من نحو ١٥ كجم إلي ١٨ كجم سنوياً (وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، ٢٠٢٠).

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا في ظل إطار تشريعي ينظم نشاط الصيد في جهورية مصر العربية ، حيث تشكل القوانين والقرارات الخاصة بالثروة السمكية ركائز هامة لضمان استغلال هذه الثروة استغلالا رشيدا والحفاظ عليها وصيانتها وتنميتها بصفة مستدامة، حيث يعد قطاع الثروة السمكية من القطاعات التي تعتمد عليها مصر بشكل متزايد لتوفير الاحتياجات الغذائية واتاحة فرص العمالة وفتح افاق التصدير وتدعيم الدخل القومي عن طريق تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع، إلا أن هذه القوانين والقرارات أصبحت تتصف بشكل عام بضعفها وقصورها في حماية وصيانة هذا المورد المهم وبصفة مستديمة (إنجي فايد، وزينب عبد الرحمن، 1983).

ولضمان تنفيذ كافة المقترحات والحلول المعده لتنمية قطاع صيد الأسماك والأحياء المائية صدر قانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ من حيث الضوابط والإجراءات ورسوم تراخيص الصيد، وذلك استنادا الى البروتوكول المعد من قبل وزارة الدولة لشئون البيئة للنهوض بالثروه السمكيه فى مصر بالتعاون مع وزارات "الدولة للبحث العلمي، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة الموارد المائية والري"، بهدف مراجعة الإطار المؤسسي والتشريعي للثروه السمكيه فى مصر، واقتراح الآليات المناسبة التي تخدم الإطار المؤسسي والتشريعي من أجل الإدارة الساحلية المتكاملة للثروه السمكيه، وتحديد مصادر التلوث والمخاطر والضغوط التي تتعرض لها الثروه السمكيه بمصر وتحليلها وإعداد قاعدة بيانات متكاملة لها، وإعداد خطة إدارة ساحلية متكاملة لها لتكون مشروع ريادي للنهوض بالثروه السمكية (الهيئة العامة لتنمية الثروة السميكة، ٢٠٢١).

لذا كان لزاما التعرف على المشكلات التي يواجهها الصيادين وكيفية حلها، ومعرفتهم بحقوقهم القانونية في إدارة الموارد البحرية، ومعرفه مدى وضوح التشريعات القانونيه المنظمة للصيد البحرى للعمل في هذا القطاع لهم، ومعرفة ما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق، وما هي الأدوار المختلفة لشرطة المسطحات المائية، وهيئة الثروة السمكية والجمعيات والمؤسسات الأخرى التي يتعامل معها الصيادين لحماية مواردهم الطبيعية وكفالة حقوقهم.

هذا وتعد محافظة مطروح من أهم المحافظات المصرية التي تمثل نحو ١٧٪ من مساحة جمهورية مصر العربية، وتحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد محافظة الوادي الجديد, حيث تبلغ مساحتها ١٦٨ ألف كم^{٢}, ويبلغ عدد سكانها حوالي ٤٣٢,٠٥٦ ألف نسمة, وتتوافر لها المقومات والموارد المتمثلة في الرقعة المائية السمكية بطول بلغ حوالي ٤٥٠ كيلو متر وعرض رقعته السمكية حوالي ١٢ ميل بحري، حيث تقع نحو ٤٥٪ من الموارد المائية المصرية للبحر المتوسط في نطاق محافظة مطروح والتي بها ٤٥٠ كيلو متر من ساحل البحر الأبيض المتوسط والذي يبلغ طول سواحله حوالي ١٠٠٠ كيلو متر للساحل الشمالي بمصر, الأمر الذي يعطيها إمكانيات لتكون واحدة من أكبر محافظات مصر إنتاجاً للأسماك (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة مطروح، ٢٠٢٢).

ويشير (برانيه، ٢٠١٢) إلى أن صائدي الأسماك بمحافظة مطروح يواجهون العديد من المشكلات منها انخفاض الوعى الكافى باهمية تنمية الثروة السمكية، وضرورة تحديث وتطوير ادوات ومعدات الصيد، باستخدام المراكب المجهزة بالمستحدثات اللازمة لرفع الكفائة الصيدية والحفاظ على حياة الصيادين من المخاطر، ولعلاج تلك المشكلات تقوم الدولة بتنفيذ عدد من المشروعات التنموية والتي تعتمد علي نشر المستحدثات الفنية لتنمية الثروة السمكية بمحافظة مطروح وتبذل عدد من الجهود نحو إقناع صائدي الأسماك بالتشريعات القانونية المنظمة للعمل في هذا القطاع طبقا لقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ في شأن حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية بها من خلال العمل علي إحداث التغيرات المعرفية بالتشريعات المنظمة لعملية الصيد البحري بمنطقة البحث.

في ضوء ما سبق تمحورت مشكلة هذا البحث حول التساؤلات التالية: ما هي الخصائص الشخصية والإجتماعية– الإقتصادية والمهنية لصائدي الأسماك المبحوثين بمنطقة البحث؟، وما هي درجة معرفتهم بالتشريعات المنظمة لعملية الصيد البحري بمنطقة البحث؟، وما هي العلاقة بينها وبين خصائصهم المدروسة؟.

أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث المشار إليها سابقا يمكن تلخيص أهداف البحث في الآتى:

١- التعرف علي الخصائص الشخصية والإجتماعية- الإقتصادية والمهنية لصائدي الأسماك المبحوثين بمنطقة البحث.

٢- تحديد درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة لعملية الصيد البحري بمنطقة البحث.

٣- تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة التالية: السن، وعدد سنوات التعليم، والحالة الاجتماعية، والعضوية في المنظمات الرسمية، والتعرض لمصادر المعلومات، والتفرغ لمهنة الصيد، وعدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد، ونوع رخصة الصيد، ونوع حرفة الصيد، ونوع مركب الصيد، ونوع حيازة مركب الصيد، وعدد أيام العمل الصيدي شهريًا، وعدد الأفراد العاملين على مركب الصيد، والدخل من مهنة الصيد، وبين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة لعملية الصيد البحري بمنطقة البحث.

الفروض البحثية:

لتحقيق هدف البحث الثالث تم صياغة الفرض البحثي التالي:-

(توجد علاقة إرتباطية معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية: السن، وعدد سنوات التعليم، والحالة الاجتماعية، ودرجة العضوية في المنظمات الرسمية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات، والتفرغ لمهنة الصيد، وعدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد، ونوع رخصة الصيد، ونوع حرفة الصيد، ونوع مركب الصيد، ونوع حيازة مركب الصيد، وعدد أيام العمل الصيدي شهريًا، وعدد الأفراد العاملين على مركب الصيد، والدخل من مهنة الصيد، وبين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة لعملية الصيد البحري بمنطقة البحث).

هذا وقد تم وضع الفرض الإحصائي المقابل له في صورته الصفرية لإختبار هذا الفرض البحثي.

الطريقة البحثية:

تعرض الطريقة البحثية خطة وإجراءات البحث الميدانية من حيث المفاهيم الإجرائية المستخدمة في هذا البحث، وكل من المجال الجغرافي والبشرى والزمني له، ثم عرض مختصر

لبنود استمارة الاستبيان الخاصة به، وأليه جمع البيانات ومعالجتها كميا، وتحليلها إحصائيا، وفيما يلي عرض لتلك النقاط علي النحو التالي:

المفاهيم الإجرائية :

تم استخدام عدد من المفاهيم الإجرائية المرتبطة بموضوع البحث، وفيما يلي عرض لهذه المفاهيم علي النحو التالي:

* **التشريعات المنظمة لعملية الصيد البحري:** ويقصد بها في هذا البحث مجموعه من الاحكام والقوانين المنظمة للصيد البحرى والتى تلزم صائدى الاسماك بمعرفه حقوقهم القانونية في إدارة الموارد البحرية طبقا لقانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١من حيث الضوابط والإجراءات ورسوم تراخيص الصيد، وما لهم وما عليهم من واجبات وحقوق، وما هي الأدوار المختلفة لشرطة المسطحات المائية، وهيئة الثروة السمكية والجمعيات والمؤسسات الأخرى التي يتعامل معها الصيادين لحماية مواردهم الطبيعية وكفالة حقوقهم.

* **بطاقات الصيد:** ويقصد بها البطاقات التي تصدرها الجهة الإدارية المانحة لإصدار الترخيص بالصيد البحري إلى كل مركب من مالك المركب أو الصياد أو غيرها من أفراد طاقم المركب، طبقا لقانون رقم 146 لسنة 2021 في شأن صيد الأسماك والأحياء المائية.

* **الرخصة:** ويقصد بها الترخيص الكتابي على النموذج الخاص الذي تصدره الجهة الادارية المختصة بالتصريح للمركب بالصيد في منطقة معينة أو التصريح بمزاولة الصيد بالبر أو صيد الطيور المائية التي يصدر بتحديدها ومواسم صيدها طبقا لقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ في شأن حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية.

* **معارف صائدى الاسماك ببنود التشريعات المنظمة للصيد البحرى** ويقصد به في هذا البحث حصيلة معارف المبحوث فيما يتعلق بحقوقهم القانونية في إدارة الموارد البحرية، ومعرفه مدى وضوح التشريعات القانونيه المنظمه للعمل في هذا القطاع طبقا لقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ في شأن حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية، وتم قياس هذا المتغير عن طريق طرح عدد عشرون عبارة على الصيادين توضح مدي معرفتهم بالتشريعات المدروسة المنظمة لعملية الصيد البحري بمنطقة البحث، تمت صياغتها في صورة ثلاث مجموعات رئيسية اشتملت كل منها على مجموعة من العبارات، مثلت المجموعة الأولى أحكاما خاصة ببطاقات الصيد اشتملت على ثمانية عبارات، والمجموعة الثانيه اختصت برخص ورسوم الصيد واشتملت على سبعة عبارات، والمجموعة الثالثه اختصت بالحفاظ على البيئة والموارد المائية واشتملت على خمسة عبارات،

دحيث أعطى المبحوث (ثلاث درجات) في حالة معرفته بدرجه كبيره بكل عبارة علي حده، و(درجتان) في حالة معرفته بدرجه متوسطه بهذه العبارة، و(درجة واحدة) في حالة بدرجه منخفضة بتلك العبارة، وعليه فقد تراوحت الدرجة الكلية النظرية لهذا المتغير ما بين (٢٠ إلي ٦٠) درجة.

منهج البحث:

إعتمد البحث الراهن على منهج المسح الإجتماعى بالعينة فى تحديد درجة معارف صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المدروسة المنظمه لعمليه الصيد بمنطقه البحث وفقا لقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١، كما إعتمد هذا البحث على المنهج الكمي فى محاولة لتكميم تلك الظاهرة موضع البحث.

المجال الجغرافى:

أُجري هذا البحث بمركز مرسي مطروح بمحافظة مطروح والتي تقع في الركن الشمالي الغربي لجمهورية مصر العربية وتمتد من الكيلو ٦١ غرب محافظة الإسكندرية وحتى الحدود المصرية الليبية (مدينة السلوم) أي بطول ٤٥٠ كم على ساحل البحر المتوسط –بما يؤهلها لممارسة مهنة صيد الأسماك البحرية– وتمتد جنوباً بعمق حوالي ٤٠٠ كم جنوب واحة سيوه، ومعدل سقوط الأمطار فيها لا يزيد عن ١٠٠ مم سنوياً إلا في أحوال قليلة، ويحد المحافظة من الجهة الشرقية محافظتي الإسكندرية والبحيرة، ومن الجنوب الشرقي محافظة الجيزة، ومن الجنوب محافظة الوادي الجديد، وتبلغ مساحتها الكلية ١٦٦٥٦٣ كم^{٢} وتمثل ١٦.٦٪ من مساحة الجمهورية، ويبلغ عدد سكانها ٤٤٠٨٦٢ نسمة، وتتكون المحافظة من ٨ مراكز إدارية، و٨ مدن منها ٧ مدن على الساحل، و٥٦ وحدة محلية قروية، و٦٣١ كفر وعزبة ونجع، و٢١٨ وادي (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، محافظة مطروح، ٢٠٢٢).

المجال البشرى:

تم تحديد شاملة هذا البحث في اجمالى عدد صائدي الأسماك البحرية بمركز مرسي مطروح والذي يمثل أكبر عدد من صائدي الأسماك بمحافظة مطروح، حيث بلغ عدد الصيادين المسجلين بالجمعية التعاونية لصائدى الاسماك بمركز مرسي مطروح بمحافظة مطروح ١١٩٧ صياد، وتم سحب عينة عشوائية منتظمة بنسبة ١٠٪ من إجمالي شاملة صائدي الأسماك

البحرية من واقع كشوف حصر الصيادين المسجلين بالجمعية التعاونية لصائدى الاسماك بمرسي مطروح، وقد بلغ قوامها (١٢٠) مبحوثاً.

المجال الزمني:

تم تجميع بيانات هذا البحث ميدانياً خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٢ بواسطة إستمارة إستبيان من خلال المقابلة الشخصية للباحث مع صائدي الأسماك البحرية المبحوثين بمنطقة البحث.

إستمارة الإستبيان وإجراءاتها:

لتحقيق أهداف هذا البحث تم تصميم إستمارة إستبيان تضمنت جزئين رئيسيين، تناول الجزء الأول منها البيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية والإجتماعية- الإقتصادية والمهنية للمبحوثين وتتضمن ما يلي: السن، وعدد سنوات التعليم، والحالة الاجتماعية، والعضوية في المنظمات الرسمية، والتعرض لمصادر المعلومات، والتفرغ لمهنة الصيد، وعدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد، ونوع رخصة الصيد، ونوع حرفة الصيد، ونوع مركب الصيد، ونوع حيازة مركب الصيد، وعدد أيام العمل الصيدي شهريًا، وعدد الأفراد العاملين على مركب الصيد، والدخل من مهنة الصيد.

أما الجزء الثانى من إستمارة الإستبيان فقد تضمن مقياس لتحديد درجة معارف صائدي الأسماك بالقوانين والقرارات المنظمة للصيد البحرى بغرض تنمية الثروة السمكية المستخرجة من مناطق الصيد بالبحر الأبيض المتوسط بمنطقة البحث من خلال نص قانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية، الصادر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ في شأن حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية، كما هو مبين في المرفق رقم (١)، حيث تم إعداد وصياغه عشرون عبارة تدور حول مدى إلمام المبحوث بالمعلومات المتعلقة بالقوانين والقرارات المنظمه لعمليه الصيد، حيث تمت صياغتها في صورة ثلاث مجموعات رئيسية اشتملت كل منها على مجموعة من العبارات، مثلت المجموعة الأولى أحكاما خاصة ببطاقات الصيد اشتملت على ثمانية عبارات، والمجموعة الثانيه أختصت برخص ورسوم الصيد واشتملت على سبعة عبارات، والمجموعة الثالثه اختصت بالحفاظ على البيئة والموارد المائية واشتملت على خمسة عبارات، حيث أعطى المبحوث (ثلاث درجات) في حالة معرفته بدرجه كبيره بكل عبارة علي حده، و(درجتان) في حالة معرفته بدرجه متوسطه بهذه العبارة، و(درجة واحدة) في حالة بدرجه منخفضة بتلك العبارة، وعليه فقد تراوحت الدرجة الكلية النظرية لهذا المتغير ما بين (٢٠ إلي ٦٠) درجة، وبجمع الدرجات التي حصل عليها

المبحوث في كل العبارات المدروسة أمكن الحصول على درجة كلية تعبر عن هذا المتغير، وللحصول على الدرجة المتوسطة لكل عبارة فقد جمعت درجات المبحوثين لهذه العبارات وتم قسمتها على عددهم.

المتغيرات المستقلة التي تضمنها البحث وكيفية قياسها:

تتمثل البيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية والإجتماعية- الإقتصادية والمهنية للمبحوثين فيما يلي: السن، وعدد سنوات التعليم، والحالة الاجتماعية، والعضوية في المنظمات الرسمية، والتعرض لمصادر المعلومات، والتفرغ لمهنة الصيد، وعدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد، ونوع رخصة الصيد، ونوع حرفة الصيد، ونوع مركب الصيد، ونوع حيازة مركب الصيد، وعدد أيام العمل الصيدي شهريًا، وعدد الأفراد العاملين على مركب الصيد، والدخل من مهنة الصيد، ويمكن عرض كيفية قياسها علي النحو التالي:

١- السن: ويقصد به الرقم الخام الذي ذكره المبحوث لعدد سنوات عمره لأقرب سنة ميلادية حتى وقت إجراء المقابلة، وأستخدمت كمؤشر رقمي لقياس هذا المتغير.

٢- عدد سنوات التعليم: قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن عدد سنوات تعليمه الرسمي، وقسم المبحوثين من حيث تعليمهم إلى ستة فئات هي: أمي، ويقرأ ويكتب، وحاصل علي الإبتدائية، وحاصل علي الإعدادية، وحاصل علي مؤهل متوسط، وحاصل علي مؤهل عالي، وقد أعطيت الدرجات التالية للشخص الأمي (صفر)، ومن يقرأ ويكتب (٣)، وحاصل علي الابتدائية(٦) سنوات، وحاصل علي الإعدادية (٩) سنوات، وحاصل علي مؤهل متوسط(١٢) سنة، وحاصل علي مؤهل عالى (١٦) سنة فأكثر.

٣- الحالة الاجتماعية: تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن حالته الاجتماعية وتم إعطاء درجات (٢،١) للاستجابات التالية (أعزب، ومتزوج) على الترتيب.

٤- العضوية في المنظمات الرسمية: ويقصد به عضوية المبحوث في الجمعية التعاونية لصائدى الاسماك، وجمعية تنمية المجتمع المحلي، ومركز الشباب الريفي، ومجلس الآباء بالمدرسة، ومجلس إدارة مسجد. وتم قياس هذا المتغير على أساس بعدين أساسيين هما: البعد الأول ويعكس مستوى عضوية المبحوث في خمسة من المنظمات المجتمعية الرسمية الموجودة بالمنطقة، وأُستخدم تصنيف (رئيس مجلس إدارة/عضو مجلس إدارة/عضو لجنة/عضو عادي/لا)، حيث أعطيت الدرجات (٤)، (٣)، (٢)، (١)، (صفر). أما البعد الثاني فيعكس درجة مواظبة المبحوث على حضور اجتماعات هذه

المنظمات الرسمية الخمسة السابقة الذكر، وأُستخدم تصنيف (دائما/أحيانا/نادرا/لا)، حيث أعطيت الدرجات (٣)، (٢)، (١)، (صفر)، وأُعتبر مجموع حاصل ضرب البعد الأول (مستوى عضوية المبحوث في المنظمة) في (درجة مواظبة المبحوث على حضور اجتماعات المنظمة) مؤشراً رقمياً لقياس درجة العضوية في المنظمات الرسمية لعينة البحث.

٥- التعرض لمصادر المعلومات: ويقصد به تعرض المبحوث لعدد من المصادر التي يحصل منها على ما يحتاج إليه من معلومات عن مهنة الصيد، وتتمثل هذه المصادر في: المهندسين الجمعية التعاونية لصائدى الاسماك التي تخدم المنطقة، والباحثين بمحطات البحوث والتجارب الزراعية التي تخدم المنطقة، وأصحاب محلات بيع مستلزمات صيد الأسماك بالمنطقة، والبرامج الإذاعية الزراعية، والبرامج التليفزيونية الزراعية، والصحف والمجلات والنشرات الزراعية، ووسائل التواصل الإجتماعي، والجيران من الصيادين ذوى الخبرة. وتم قياس هذا المتغير من خلال الثمانية مصادر السابق ذكرهم، وأُستخدم تصنيف: (عالية/متوسطة/منخفضة/منعدمة)، حيث أعطيت الدرجات (٣)، (٢)، (١)، (صفر)، وأُعتبر حاصل جمع إستجابات عينة البحث على تلك العبارات مؤشراً رقمياً لقياس تعرضهم لمصادر المعلومات.

٦- التفرغ لمهنة الصيد: تم قياسه بسؤال كل مبحوث عن مدى تفرغه لمهنة الصيد، ثم تم تقسيم المبحوثين الى فئتين هما متفرغ تماماً، ومتفرغ بعض الوقت وتم إعطاء الدرجات (٢، ١) لتلك الاستجابات على الترتيب.

٧- عدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد: تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن عدد السنوات التي قضاها فى مهنة الصيد باستخدام الرقم الخام حتى وقت إجراء المقابلة، وأستخدمت كمؤشر رقمي لقياس هذا المتغير.

٨- نوع رخصة الصيد: تم قياسه بسؤال كل مبحوث عن نوع رخصة الصيد الصادرة له، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاثة فئات (بدون رخصة، ورخصة صيد شاطئ، ورخصة مركب) وتم إعطاء الدرجات التالية (٣،٢،١) لتلك الاستجابات على الترتيب.

٩- نوع حرفة الصيد: تم قياس هذا المتغير بسؤال كل مبحوث عن الحرفة التي يستخدمها فى الصيد، وتم تقسيم المبحوثين الى فئتين (يستخدم الهربون- يستخدم جميع الحرف الصيدية الكنار والسنار والجر والهربون) واعطيت الدرجات التالية (٢،١) لتلك الاستجابات على الترتيب.

١٠- نوع مركب الصيد: تم قياس هذا المتغير بسؤال كل مبحوث عن نوعية المركب الذى يعمل عليه، وتم تقسيمهم الى خمسة فئات (بدون مركب، ومركب مجداف، ومركب قوة ٤٠ حصان، ومركب قوة من ٤٠ إلي٨٠ حصان، ومركب قوة ٨٠ حصان فأكثر)، واعطيت الدرجات التاليه (صفر،١،٢،٣،٤) لتلك الاستجابات على الترتيب.

١١- نوع حيازة مركب الصيد: نوع حيازته لمركب الصيد، وتم تقسيم المبحوثين الى اربع فئات هم (لايملك، وايجار، ومشارك، وملك)، واعطيت الدرجات التاليه (صفر،١،٢،٣) لتلك الاستجابات على الترتيب.

١٢- عدد أيام العمل الصيدي شهريًا: تم قياسه بسؤال كل مبحوث عن عدد أيام كل سرحة مضروبا في عدد السرحات فى الشهر، وتم التعبير عن هذا المتغير باستخدام الرقم الخام.

١٣- عدد الأفراد العاملين على مركب الصيد: تم قياسه بسؤال كل مبحوث عن عدد الأفراد العاملين على المركب، وتم التعبير عن هذا المتغير باستخدام الرقم الخام.

١٤- الدخل من مهنة الصيد: تم قياسه بسؤال كل مبحوث عن مقدار ما يتحصل عليه من نقود بالجنية نتيجة بيع ما يصطاده من أسماك شهريا، وتم التعبير عن هذا المتغير باستخدام الرقم الخام.

المتغير التابع وكيفيه قياسه :

معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة الصيد البحري بمنطقة البحث

تم قياس هذا المتغير عن طريق طرح عدد عشرون عبارة على الصيادين توضح مدي معرفتهم بالتشريعات المدروسة المنظمة لعملية الصيد البحري بمنطقة البحث طبقا لقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ في شأن حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية، وقد تمت صياغتها في صورة ثلاث مجموعات رئيسية اشتملت كل منها على مجموعة من العبارات، مثلت المجموعة الأولى أحكاما خاصة ببطاقات الصيد اشتملت على ثمانية عبارات، والمجموعة الثانيه أختصت برخص ورسوم الصيد واشتملت على سبعة عبارات، والمجموعة الثالثه اختصت بالحفاظ على البيئة والموارد المائية واشتملت على خمسة عبارات، حيث أعطى المبحوث (ثلاث درجات) في حالة معرفته بدرجه كبيره بكل عبارة علي حده، و(درجتان) في حالة معرفته بدرجه متوسطه بهذه العبارة، و(درجة واحدة) في حالة بدرجه منخفضة بتلك العبارة، واعتبر حاصل جمع استجابات عينة البحث على تلك العبارات مؤشراً رقمياً لقياس معرفة

صـائدي الأسـماك المبحوثين بالتشـريعات المدروسـة المنظمة لعملية الصـيد البحري بمنطقة البحث.

أدوات وأساليب التحليل الإحصائي لبيانات البحث:

أُسـتخدم في وصـف بيانات هذا البحث الحصـر العددي والعرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، والمنوال.

كما أُسـتخدم في تحليل بياناته كل من معامل الارتباط البسـيط لبيرسـون لاختبار الفرض الإحصـائي لهذا البحث وتحديد معنوية أو عدم معنوية العلاقة الإرتباطية بين المتغير التابع (درجة معرفه صـائدي الأسـماك المبحوثين بالتشـريعات المنظمة لعملية الصـيد البحري بمنطقة البحث) والمتغيرات المستقلة الكمية المدروسة، وكذلك استخدم معامل الارتباط البسيط لسـبيرمان لاختبار الفرض الإحصـائي لهذا البحث وتحديد معنوية أو عدم معنوية العلاقة الإرتباطية بين المتغير التابع لهذا البحث والمتغيرات المسـتقلة النوعية المدروسـة، وذلك بإسـتخدام الحاسـب الآلي لبرنامج الحزمة الإحصـائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for Social Sciences(SPSS 11).

النتائج ومناقشتها

يمكن عرض نتائج البحث على النحو التالي:

أولا: النتائج البحثية المتعلقة بالتعرف علي الخصائص الشخصية والإجتماعية- الإقتصادية والمهنية لصائدي الأسماك المبحوثين بمنطقة البحث

تتضمن البيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية والإجتماعية- الإقتصادية والمهنية للمبحوثين ما يلي: السن، وعدد سنوات التعليم، والحالة الاجتماعية، والعضوية في المنظمات الرسمية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات، والتفرغ لمهنة الصيد، وعدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد، ونوع رخصة الصيد، ونوع حرفة الصيد، ونوع مركب الصيد، ونوع حيازة مركب الصيد، وعدد أيام العمل الصيدي شهريًا، وعدد الأفراد العاملين على مركب الصيد، والدخل من مهنة الصيد، وقد اوضحت النتائج البحثيه الوارده بالجدول رقم (١) والخاص بالتعرف عليها ما يلي :

١- السن: أظهرت النتائج البحثية أن نسبة ٦٣.٣٪ من إجمالي صائدي الأسماك المبحوثين تتراوح اعمارهم ما بين فئتي السن المنخفض والمتوسط، وهو من يشير إلى أنهم في مراحل سنية ربما تعد الاكثر تفاعلا مع تشريعات تنميه الثروة السمكية.

٢- عدد سنوات التعليم: أوضحت النتائج البحثية أن نسبة ٥٦.٦٪ من إجمالي صائدي الأسماك المبحوثين حملة مؤهلات متوسطة وعالية، في حين أن ٣٦.٧ نسبة % منهم يقعون في فئات التعليم دون المتوسط، وهو ما يشير الى الارتفاع النسبي في مستوى التعليم لدي عينة البحث، وقد يؤثر ذلك في تقبلهم لتشريعات تنميه الثروة السمكية.

٣- الحالة الاجتماعية: بينت النتائج البحثية أن نسبة ٧٩.٢٪ من إجمالي صائدي الأسماك المبحوثين يقعون فى فئة المتزوجين، مما يشير إلى ارتفاع درجه الاستقرار الأسري لديهم، وتحملهم أعباء أسرية تدفع إلى العمل على توفير سبل العيش لأسرهم مما قد يؤثر في قبولهم لتشريعات تنميه الثروة السمكية سعيا لتلبية الاحتياجات المادية لأسرهم.

٤- العضوية في المنظمات الرسمية: أظهرت النتائج البحثية أن نسبة ٢٧.٥٪ من إجمالي العينة يقعون في الفئة المنخفضة للعضوية في المنظمات الرسمية بمنطقة البحث، في حين تمثل الفئة المتوسطة نسبة ٣٧.٥٪، بينما يقع في الفئة المرتفعة نسبة ٣٥.٠٪ من إجمالي عينة البحث.

٥- التعرض لمصادر المعلومات: بينت النتائج البحثية أن نسبة ٤٢.٥٪ من إجمالي العينة يقعون في الفئة المنخفضة لتعرضهم لمصادر المعلومات المتعلقة بصيد الأسماك بمنطقة البحث، في حين تمثل الفئة المتوسطة نسبة ٢٥.٨٪، بينما يقع في الفئة المرتفعة نسبة ٣١.٧٪ من إجمالي عينة البحث، كما لوحظ أن جميع المبحوثين يعتمدون في تبادل الخبرات مع زملاء المهنة في الحصول علي معلوماتهم الصيدية.

٦- التفرغ لمهنة الصيد: أظهرت النتائج البحثية أن نسبة ٩٢.٥٪ من إجمالي العينة متفرغون لممارسة مهنة صيد الأسماك بمنطقة البحث، في حين أن نسبة غير المتفرغين لممارسة مهنة الصيد بلغت ٧.٥٪ من إجمالي عينة البحث.

٧- عدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد: أوضحت النتائج البحثية أن نسبة ٦٦.٧٪ من إجمالي المبحوثين لديهم سنوات خبرة تتراوح بين المتوسطة والمرتفعة، بما يشير إلى إنهم لديهم الخبرات الكافية لتقبل مستحدثات تنميه الثروة السمكية والتي أظهرت فاعليتها لديهم على حساب درجة التمسك بالممارسات الصيدية التقليدية.

٨- نوع رخصة الصيد: أظهرت النتائج البحثية أن نسبة ٥٢.٥٪ من إجمالي المبحوثين لديهم رخصه مركب صيد، وأن نسبة ٣٠.٨٪ منهم تقتصر رخصتهم على الصيد الشاطيئ، في حين أن نسبة ١٦.٧٪ من إجمالي عينة البحث يعملون في مهنه الصيد بدون رخصة.

٩- نوع حرفة الصيد: أظهرت النتائج البحثية أن نسبة ٤٦.٧٪ من إجمالي المبحوثين يستخدمون الهربون فقط لصيد الأسماك بمنطقة البحث، في حين أن نسبة ٥٣.٣٪ من إجمالي عينة البحث يستخدمون جميع الحرف الصيدية الكنار والسنار والجر والهربون لصيد الأسماك بمنطقة البحث.

١٠-نوع مركب الصيد: أظهرت النتائج البحثية أن نسبة ٥٠.٨٪ من إجمالي المبحوثين لا يملكون مركب صيد، وأن نسبة ٣.٣٪ منهم يعملون بمركب بمجداف، في حين أن نسبة ٤٥.٩٪ من إجمالي عينة البحث يعملون على مراكب آلية تتراوح قدرتها ما بين ٤٠ حصان إلى أكثر من ٨٠ حصان.

١١-نوع حيازة مركب الصيد: أوضحت النتائج البحثية أن نسبة ٢٠.٨٪ من إجمالي المبحوثين هم فقط من يملكون مراكب صيد، وان نسبة ٢٩.٢٪ منهم ما بين مشارك ومؤجر، في حين أن نسبة ٥٠.٠٪ من إجمالي المبحوثين لا يملكون مركب صيد.

١٢-عدد أيام العمل الصيدي شهريًا: أوضحت النتائج البحثية أن نسبة ٧٥.٠٪ من إجمالي المبحوثين يعملون عدد ايام السرحات اقل من ١٨ يوم في الشهر ويعد ذلك في الفئتي المنخفضة والمتوسطة، وقد يرتبط بذلك تدني مستوياتهم في الدخل من مهنة الصيد.

١٣-عدد الأفراد العاملين على مركب الصيد: اشارت النتائج البحثية الى أن ٥٧.٥٪ من إجمالي المبحوثين يعملون في مجاميع اقل من ثلاثة افراد على المركب وهذه الفئه المنخفضة تختص بمراكب المجداف وصيد الشاطئ، وأن ٤٢.٥٪ من المبحوثين يعملون في مجاميع متوسطة ومرتفعة الأعداد حيث يتراوح اعدادهم بين (٣- ٦) فرد يعملون على مراكب آلية.

١٤-الدخل من مهنة الصيد: اوضحت النتائج البحثية أن نسبة ٧٣.٣٪ من إجمالي المبحوثين يقل مقدار ما يتحصلون عليه من نقود بالجنية نتيجة بيع ما يصطادوه من أسماك شهريا ٧٥٠٠ جنيه شهرياً وهم في فئتي الدخل المنخفض والمتوسط، بما يشير إلى أن لديهم مشكلات تتعلق بمدى تناسب الدخل مع الوفاء بإحتياجاتهم.

جدول رقم (١) توزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم الشخصية والإجتماعية- الإقتصادية والمهنية المدروسة بمنطقة البحث

م	الخصائص المدروسة	المدى الفعلى		المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الفئات	عدد ن=١٢٠	%
		الحد الادنى	الحد الاعلى					
١	السن	٢٤	٦٢	٤٣,٣٠	١٠,٩٢	منخفض متوسط	٣٢ ٤٤	٢٦,٦ ٣٦,٧

							مرتفع	٤٤	٣٦,٧
٢	عدد سنوات التعليم	صفر	١٦	٩,٤٠	٤,٤٣		امى	٨	٦,٧
							يقرا ويكتب	١٢	١٠,٠
							ابتدائية	٢٠	١٦,٧
							اعدادية	١٢	١٠,٠
							مؤهل متوسط	٥٦	٤٦,٦
							مؤهل عالى	١٢	١٠,٠
٣	الحالة الاجتماعية	١	٢	*٢	-		اعزب	٢٥	٢٠,٨
							متزوج	٩٥	٧٩,٢
٤	العضوية في المنظمات الرسمية	٤	٣٠	١١,٢٥	٤,٣٧		منخفضة	٣٣	٢٧,٥
							متوسطة	٤٥	٣٧,٥
							مرتفعة	٤٢	٣٥,٠
٥	التعرض لمصادر المعلومات	٢	١٧	٦,٥٧	٢,١٢		منخفض	٥١	٤٢,٥
							متوسط	٣١	٢٥,٨
							مرتفع	٣٨	٣١,٧
٦	التفرغ لمهنة الصيد	١	٢	*٢	-		متفرغ	١١١	٩٢,٥
							غير متفرغ	٩	٧,٥
٧	عدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد	٧	٤٢	٢٣,٨	١٠,٨		منخفض	٤٠	٣٣,٣
							متوسط	٤٤	٣٦,٧
							مرتفع	٣٦	٣٠,٠
٨	نوع رخصة الصيد	١	٣	*٣	-		رحصة صيد مركب	٦٣	٥٢,٥
							رخصة صيد شاطئ	٣٧	٣٠,٨
							يدون رخصة	٢٠	١٦,٧
٩	نوع حرفة الصيد	١	٢	*١	-		يستخدم الهربون فقط	٦١	٤٦,٧
							يستخدم جميع الحرف	٥٩	٥٣,٣
١٠	نوع مركب الصيد	صفر	٤	صفر*	-		بدون مركب	٦١	٥٠,٨
							مركب مجداف	٤	٣,٣
							مركب قوة ٤٠ حصان	١٢	١٠,٠
							مركب قوة ٤٠-٨٠ حصان	٢٠	١٦,٧
							مركب قوة ٨٠ حصان فأكثر	٢٣	١٩,٢
١١	نوع حيازة مركب الصيد	٠	٣	*٢	-		ملك	٢٥	٢٠,٨
							مشارك	٣٤	٢٨,٤
							ايجار	١	٠,٨
							لا يملك	٦٠	٥٠,٠
١٢	عدد أيام العمل الصيدي شهريًا	١٠	٢١	١٥,٧٦	٢,٨٤		منخفض	٢٣	١٩,٢
							متوسط	٦٧	٥٥,٨
							مرتفع	٣٠	٢٥,٠
١٣	عدد الأفراد العاملين على مركب الصيد	١	٦	٢,٧٧	١,٩٩		منخفض	٦٩	٥٧,٥
							متوسط	١٦	١٣,٣
							مرتفع	٣٥	٣٩,٢
١٤	الدخل من مهنة الصيد	٢٥٠٠	١٠٠٠٠	٥٩٧٣,٣	٢١٩٢,١		منخفض	٤٠	٣٣,٣
							متوسط	٤٨	٤٠,٠
							مرتفع	٣٢	٢٦,٧

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لعينة البحث الميدانية
(*) تعبر عن المنوال

ثانيا: النتائج البحثية المتعلقة بتحديد درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة لصيد البحرى بمنطقة البحث

يتضمن هذا الجزء عرضا للنتائج البحثية المتعلقة بمعارف صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحري طبقا لقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ بغرض تنمية الثروة السمكية المستخرجة من مناطق الصيد بالبحر الأبيض المتوسط بمنطقة البحث، وتم قياس هذا

المتغير عن طريق طرح عدد عشرون عبارة على الصيادين توضح مدي معرفتهم بالتشريعات المدروسة المنظمة للصيد البحري بمنطقة البحث طبقا لقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ في شأن حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية، وقد تمت صياغتها في صورة ثلاث مجموعات رئيسية اشتملت كل منها على مجموعة من العبارات، مثلت المجموعة الأولى أحكاما خاصة ببطاقات الصيد اشتملت على ثمانية عبارات، والمجموعة الثانيه أختصت برخص ورسوم الصيد واشتملت على سبعة عبارات، والمجموعة الثالثه اختصت بالحفاظ على البيئة والموارد المائية واشتملت على خمسة عبارات، حيث أعطى المبحوث (ثلاث درجات) في حالة معرفته بدرجه كبيره بكل عبارة علي حده، و(درجتان) في حالة معرفته بدرجه متوسطه بهذه العبارة، و(درجة واحدة) في حالة بدرجه منخفضة بتلك العبارة، واعتبر حاصل جمع استجابات عينة البحث على تلك العبارات مؤشراً رقمياً لقياس معرفة صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المدروسة المنظمة لعملية الصيد البحري بمنطقة البحث وعليه فقد تراوحت الدرجة الكلية النظرية لهذا المتغير ما بين (٢٠ إلي ٦٠) درجة، وبجمع الدرجات التي حصل عليها المبحوث في كل العبارات المدروسة أمكن الحصول على درجة كلية تعبر عن هذا المتغير، وللحصول على الدرجة المتوسطة لكل عبارة فقد جمعت درجات المبحوثين لهذه العبارات وتم قسمتها على عددهم.

وقد أوضحت النتائج البحثية الوارده بالجدول رقم (٢) أن متغير معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشـــريعات المنظمه لعمليه الصـــيد البحرى بمنطقة البحث كان المدى الفعلي له يتراوح من ٢٥ درجة كحد أدني و٤٥ درجة كحد أعلي وذلك بمتوســـط حســـابي قدره ٣٣.٢١ درجة وانحراف معياري قدره ٦.١١ درجة، وتم تقسـيم ذلك المتغير وفقا للمدى الى ثلاث فئات: حيث كانت الفئة الأولي (اقل من ٣٢ درجة) بلغت نسبة ٤٦.٧٪ من إجمالي صائدي الأسماك المبحوثين، بينما كانت الفئة المتوسـطة (٣٢ إلي أقل من ٣٩ درجه) بلغت نسـبة ٢٨.٣٪ من إجمالي صـــائدي الأســـماك المبحوثين، في حين كانت الفئه المرتفعة (٣٩ درجة فأكثر) بلغت نسبتهم ٢٥.٠٪ من إجمالي صائدي الأسماك المبحوثين.

وتشـــير تلك النتائج بصـــفة عامة إلى أن ,٠٧٥٪ من إجمالي صـــائدي الأســـماك المبحوثين يقعون في الفئة المنخفضـة والمتوسـطة لمعرفتهم بالتشـريعات المنظمة لعملية الصـيد البحري بمنطقة البحث، الأمر الذي يوضـح ضـرورة مراعاة القائمين على الإرشـاد السـمكي بنقل التشـريعات المنظمة لعملية الصـيد البحري لصـائدي الاسـماك المبحوثين، من خلال تكثيف الجهود الإرشادية وتفعيل آليات نقل تلك االتشريعات اليهم حتى يمكنهم معرفتها والالتزام بها فى

ممارساتهم الصيدية. مما يبرز ضرورة قيام العاملين بالإرشاد االسمكي ببذل مزيدا من الجهود التعليمية لزيادة معارفهم بالتشريعات والاجراءات المنظمة للصيد البحري بمنطقة البحث.

جدول رقم (٢) توزيع المبحوثين وفقاً لدرجة معرفتهم بالتشريعات المنظمه لعمليه الصيد البحرى بمنطقة البحث

المدى الفعلى		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئـــــــــــــات					
الحد الأدنى	الحد الأعلى			منخفض		متوسط		مرتفع	
				اقل من ٣٢ درجة		٣٢- ٣٩ درجة		٣٩ درجة فأكثر	
				عدد	%	عدد	%	عدد	%
٢٥	٤٥	٣٣,٢١	٦,١١	٥٦	٤٦,٧	٣٤	٢٨,٣	٣٠	٢٥,٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لعينة البحث الميدانية

ثالثا: النتائج البحثية المتعلقة بتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث

يتضمن هذا الجزء عرضا للنتائج البحثية المتعلقة بتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة التالية: السن، وعدد سنوات التعليم، والحالة الاجتماعية، والعضوية في المنظمات الرسمية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات، والتفرغ لمهنة الصيد، وعدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد، ونوع رخصة الصيد، ونوع حرفة الصيد، ونوع مركب الصيد، ونوع حيازة مركب الصيد، وعدد أيام العمل الصيدي شهريًا، وعدد الأفراد العاملين على مركب الصيد، والدخل من مهنة الصيد، وبين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث.

حيث تم إختبار الفرض الإحصائي لهذا البحث ومنطوقه علي النحو التالي: (لا توجد علاقة إرتباطية معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية: السن، وعدد سنوات التعليم، والحالة الاجتماعية، ودرجة العضوية في المنظمات الرسمية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات، والتفرغ لمهنة الصيد، وعدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد، ونوع رخصة الصيد، ونوع حرفة الصيد، ونوع مركب الصيد، ونوع حيازة مركب الصيد، وعدد أيام العمل الصيدي شهريًا، وعدد الأفراد العاملين على مركب الصيد، والدخل من مهنة الصيد، وبين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث).

ولما كانت هذه المتغيرات من النوع الكمي أو النوعي، فقد أُستخدم كل من معامل الارتباط البسيط لبيرسون لاختبار هذا الفرض الإحصائي لهذا البحث وتحديد معنوية أو عدم معنوية العلاقة الإرتباطية بين المتغير التابع (درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات

المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث) والمتغيرات المستقلة الكمية المدروسة (السن، وعدد سنوات التعليم، ودرجة العضوية في المنظمات الرسمية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات، وعدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد، وعدد أيام العمل الصيدي شهريًا، وعدد الأفراد العاملين على مركب الصيد، والدخل من مهنة الصيد)، وكذلك استخدم معامل الارتباط البسيط لسبيرمان لاختبار الفرض الإحصائي لهذا البحث وتحديد معنوية أو عدم معنوية العلاقة الإرتباطية بين المتغير التابع لهذا البحث (درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث) والمتغيرات المستقلة النوعية المدروسة (الحالة الاجتماعية، والتفرغ لمهنة الصيد، ونوع رخصة الصيد، ونوع حرفة الصيد، ونوع مركب الصيد، ونوع حيازة مركب الصيد)

حيث أوضحت النتائج البحثية الواردة في الجدول رقم (٣) فيما يتعلق بطبيعة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث ما يلي:-

١- وجود علاقة إرتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالى (٠.٠١) بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين متغير السن كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لبيرسون ٠.٣١٢، وتشير هذه النتيجة الى انه كلما زاد سن المبحوث كلما زاد درجة المامة بالتشريعات والاجراءات المنظمة للصيد البحرى.

٢- وجود علاقة إرتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالى (٠.٠١) بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمه لعمليه الصيد البحرى بمنطقة البحث وبين متغير عدد سنوات التعليم كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لبيرسون ٠.٢٣٤، وتشير هذه النتيجة الى انه كلما زاد تعليم المبحوث كلما زاد معارفة بالتشريعات والاجراءات المنظمة للصيد البحرى.

٣- عدم وجود علاقة إرتباطية معنوية بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمه لعمليه الصيد البحرى بمنطقة البحث وبين متغير الحالة الاجتماعية كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لسبيرمان ٠.٠٩٩، وتشير هذه النتيجة الي عدم وجود علاقة بين حالة المبحوث الإجتماعية بين درجة المامة بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث.

٤- وجود علاقة إرتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالى (٠.٠١) بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمه لعمليه الصيد البحرى بمنطقة البحث وبين متغير

درجة العضوية في المنظمات الرسمية كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لبيرسون ٠.٢٣٥، وتشير هذه النتيجة الى انه كلما زادت عضوية المبحوث في المنظمات الرسمية بمجتمعه المحلي كلما زاد درجة إدراكه بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث.

٥- وجود علاقة إرتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالى (٠.٠١) بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين متغير درجة التعرض لمصادر المعلومات كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لبيرسون ٠.٣٢٩، وتشير هذه النتيجة الى انه كلما زاد تعرض المبحوث لمصادر المعلومات المتعلقة بممارسة مهنة الصيد كلما أدي ذلك الي زيادة ثقافة المبحوث التشريعية.

٦- عدم وجود علاقة إرتباطية معنوية بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين متغير التفرغ لمهنة الصيد كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لسبيرمان ٠.١٥٢، وتشير هذه النتيجة الي عدم وجود علاقة بين تفرغ المبحوث لمهنة الصيد ومعارفه بالتشريعات المنظمة للصيد بمنطقة البحث.

٧- وجود علاقة إرتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالى (٠.٠١) بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين متغير عدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لبيرسون ٠.٣٦٦، وتشير هذه النتيجة الى انه كلما زادت عدد سنوات خبرة المبحوث في ممارسة مهنه الصيد البحري كلما زادة درجة تمسكه بالتشريعات المنظمة للصيد بمنطقة البحث والالتزام بها.

٨- عدم وجود علاقة إرتباطية معنوية بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين متغير نوع رخصة الصيد كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لسبيرمان ٠.٠٥٦، وتشير هذه النتيجة الي عدم وجود علاقة بين نوع رخصة الصيد لدي المبحوث ومعرفته بالتشريعات المنظمة للصيد بمنطقة البحث.

٩- وجود علاقة إرتباطية معنوية طردية عند المستوى الاحتمالى (٠.٠٥) بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى البحرى بمنطقة البحث

وبين متغير نوع حرفة الصيد كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لسبيرمان ٠.٢١٢ .

١٠- عدم وجود علاقة إرتباطية معنوية بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين متغير نوع مركب الصيد كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لسبيرمان ٠.٠٧٦.

١١-عدم وجود علاقة إرتباطية معنوية بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين متغير نوع حيازة مركب الصيد كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لسبيرمان ٠.١١٠.

١٢-وجود علاقة إرتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالى (٠.٠١) بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين عدد أيام العمل الصيدي شهريًا كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لبيرسون ٠.٣٤٩.

١٣-وجود علاقة إرتباطية معنوية عند المستوى الاحتمالى (٠.٠٥) بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين عدد الأفراد العاملين على مركب الصيد كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لبيرسون ٠.٢٤٤.

١٤- عدم وجود علاقة إرتباطية معنوية بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين الدخل من مهنة الصيد كمتغير مستقل حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط لبيرسون ٠.٠٧٧.

وإجمالا فقد أوضحت النتائج الواردة بذات الجدول أن درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث كانت ذات علاقة إرتباطية معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠١ بسبعة متغيرات من المتغيرات المدروسة وهي: السن (ر=٠.٣١٢)، وعدد سنوات التعليم (ر=٠.٢٣٤)، درجة العضوية في المنظمات الرسمية (ر= ٠.٢٣٥) درجة التعرض لمصادر المعلومات (ر=٠.٣٢٩)، وعدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد (ر=٠.٣٦٦)، عدد أيام العمل الصيدي (ر= ٠.٣٤٩) وعدد الأفراد العاملين على مركب الصيد (ر=٠.٢٤٤).

وكانت العلاقة الإرتباطية المعنوية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين متغير نوع حرفة الصيد (ر=٠.٢١٢).

في حين كانت العلاقة غير معنوية بين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث وبين ستة متغيرات من المتغيرات المدروسة وهي: الحالة الاجتماعية (ر=٠.٠٩٩)، والتفرغ لمهنة الصيد (ر=٠.١٢٥)، ونوع رخصة الصيد (ر=٠.٠٦٥)، ونوع مركب الصيد (ر=٠.٠٧٦)، ونوع حيازة مركب الصيد (ر=٠.١١٠)، والدخل من مهنة الصيد (ر=٠.٠٧٧).

وبناءاً علي النتائج السابقة أمكن رفض أجزاء من الفرض الإحصائي لهذا البحث وقبول الفرض النظري بعد تعديله للمتغيرات االثامنية ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية ليصير علي الصورة التالية: "توجد علاقة إرتباطية معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية: السن، وعدد سنوات التعليم، ودرجة العضوية في المنظمات الرسمية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات، وعدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد، ونوع حرفة الصيد، وعدد أيام العمل الصيدي شهريًا، وعدد الأفراد العاملين على مركب الصيد، وبين درجة معرفه صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة للصيد البحرى بمنطقة البحث".

كما لم نتمكن من رفض أجزاء من الفرض الإحصائي لهذا البحث في ستة متغيرات هي: الحالة الاجتماعية، والتفرغ لمهنة الصيد، ونوع رخصة الصيد، ونوع مركب الصيد، ونوع حيازة مركب الصيد، والدخل من مهنة الصيد.

جدول رقم (٣) معاملات العلاقات الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة معرفة صائدي الأسماك المبحوثين بالتشريعات المنظمة لعملية الصيد البحري بمنطقة البحث

م	المتغيرات المستقلة المدروسة	معامل الارتباط البسيط (بيرسون)	معامل الارتباط البسيط (سبيرمان)
١	السن	**٠.٣١٢	–
٢	عدد سنوات التعليم	**٠.٢٣٤	–
٣	الحالة الاجتماعية	–	٠.٠٩٩
٤	درجة العضوية في المنظمات الرسمية	**٠.٢٣٥	–
٥	درجة التعرض لمصادر المعلومات	**٠.٣٢٩	–
٦	التفرغ لمهنة الصيد	–	٠.١٢٥
٧	عدد سنوات الخبرة في مهنة الصيد	**٠.٣٦٦	–
٨	نوع رخصة الصيد	–	٠.٠٥٦
٩	نوع حرفة الصيد	–	*٠.٢١٢

١٠	نوع مركب الصيد	-	٠.٠٧٦
١١	نوع حيازة مركب الصيد	-	٠.١١٠
١٢	عدد أيام العمل الصيدي شهريًا	**٠.٣٤٩	-
١٣	عدد الأفراد العاملين على مركب الصيد	**٠.٢٤٤	-
١٤	الدخل من مهنة الصيد	٠.٠٧٧	-

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لعينة البحث

** معنوى عند (٠.٠١) * معنوى عند (٠.٠٥)

التوصيات

وفقا للنتائج البحثية يمكن إستخلاص التوصيات التالية:

١- بناء على ما أظهرته النتائج من أن ٧٥.٠٪ من إجمالي صائدي الأسماك المبحوثين بمركز مرسي مطروح لديهم معارف منخفضة ومتوسطة بالتشريعات المنظمه لعمليه الصيد البحرى بمنطقة البحث، لذا يوصي البحث بضرورة تكثيف الجهود الإرشادية لنشر المعارف والتوصيات الخاصة بالتشريعات والاجراءات المنظمة للصيد وخاصة المتعلقة بقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ لحماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية ولائحته التنفيذية.

٢- ضرورة التعاون والتنسيق بين جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية والنقابة العامة للصيادين للارتقاء بالصيادين بزيادة المام الصيادين بالتشريعات والاجراءات المنظمة للصيد البحري بمنطقة البحث والمناطق المماثلة لها.

المراجع

١- التركي، محمود رجب (٢٠١٠)، ممارسات صيد الأسماك والإستزراع السمكي المائي المتوافق مع البيئة، منظمة الأغذية والزراعة، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، القاهرة.

٢- الجمعية التعاونية لصائدي الأسماك بمطروح: (٢٠٢٢)، بيانات الصيد البحري، بيانات غير منشورة، مطروح.

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٢)، مصر في أرقام، القاهرة.

٤- السيد، عبد الفتاح محمد (١٩٩٤)، أسس الإستزراع السمكي، سلسلة الكتب المتخصصة، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.

٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠١٤)، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي، القاهرة.

٦- الهيئة العامة لتنمية الثروة السميكة (٢٠٢١)، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية، القاهرة.

٧- برانيه، أحمد عبد الوهاب: (٢٠١٢)، مؤشرات الإدارة المستدامة للمصايد, معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٨- بكير، محمد بخيت، وأحمد عبد المنعم (٢٠٠٩)، إستزراع الأسماك البحرية، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، الإدارة العامة للتطوير والإرشاد، القاهرة.
٩- حسين، مصطفى محمد سعيد (٢٠٠٩)، الإستزراع السمكي البحري، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للثقافة الزراعية، الجيزة.
١٠- فايد، إنجي خيري، زينب محمود عبد الرحمن (٢٠١٣)، وعي والتزام صائدي الأسماك ببحيرة البرلس بقانون صيد الاسماك رقم (١٢٤) لسنة ١٩٨٣، المجلة العلمية للبيئة، جامعة عين شمس ،المجلد (١)، العدد ١٢.
١١- قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣م (١٩٨٣)، قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣فى شأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية ولائحته التنفيذية، الجريدة الرسمية، العدد ٣٤ (تابع)،٢٥ أغسطس .
١٢- قانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١(٢٠٢١)، قانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ فى شأن نظم قانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية ولائحته التنفيذية، الجريدة الرسمية، العدد ٣٤.
١٣- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمدينة مرسي مطروح: (٢٠٢٢)، وصف محافظة مطروح، وبيانات الصيد البحري، بيانات غير منشورة، مطروح.
١٤- محمود، عبد الباري محمد (٢٠٠٤)، الإستزراع السمكي، منشأة المعارف، الإسكندرية.
١٥- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٤)، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، روما.
١٦- نور، عبد العزيز موسى، إجلال على عمر (١٩٨٦)، أساسيات إنتاج الأسماك، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
١٧- وثيقة الخطة التنفيذية الإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 (2011/10 - 16/ 2017)، مجلس البحوث الزراعية والتنمية ،2010، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، جمهورية مصر العربية.
١٨- وزارة الدولة لشئون البيئة (٢٠٢١)، برنامج الرصد البيئي للبحيرات المصرية، الإدارة المركزية لنوعية المياه، قطاع نوعية البيئة، جهاز شئون البيئة، القاهرة.
١٩- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي (٢٠٢٠)، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، مطابع مركز البحوث الزراعية، الجيزة.

مرفق رقم (١)

العبارات المدروسة المتعلقة بالقوانين والقرارات المنظمه لعمليه الصيد طبقًا لتشريعات حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية ولائحته التنفيذية، الصادر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ والمصاغة في صورة ثلاث مجموعات رئيسية اشتملت كل منها على مجموعة من البنود، مثلت المجموعة الأولى أحكاما خاصة ببطاقات الصيد اشتملت على ثمانية بنود، والمجموعة الثانيه اختصت برخص ورسوم الصيد واشتملت على سبعة بنودا، والمجموعة الثالثه اختصت بالحفاظ على البيئة والموارد المائية واشتملت على خمسة بنود، علي النحو التالي:-

١ - حظر استعمال أى مركب في الصيد بغير ترخيص من الجهاز ومزاولة أي شخص مهنة الصيد بدون بطاقة صيد.
٢ - أجاز لرئيس الوزراء تعديل رسوم الصيد بالتخفيض والزيادة طبقا لظروف الإنتاج .

٣ - إعفاء رخص الصيد من الرسوم السنوية في حالة ثبوت عدم صلاحية المركب أو عجز الصياد أو الصيد في مناطق نائية غير مستغلة ومضارة.
٤ - أجاز للجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك إقامة مراكز تجميع في مناطق الصيد.
٥ - حظر تشغيل أي مركب برخصة مركب آخر وعدم التنازل عن الرخصة إلا بموافقة الجهاز.
٦ - أجاز استعمال الرخصة حال فقد المركب أو توقفه خلال ٥ سنوات لمركب آخر .
٧ - سحب الترخيص حال تواجد المركب خارج المياه الإقليمية بدون تصريح أو القيام بعمليات تهريب او هجرة غير شرعية.
٨ – تم تخفيض الحد الأقصى لرسوم الصيد من ٨ آلاف جنيه إلى ٥ آلاف جنيه وذلك لتخفيف العبء عن الصيادي.
٩ - تحديد مقدار رسم إصدار بدل تالف أو فاقد لرخصة المركب، حيث تم النص على أن يكون بحد اقصى ربع الرسم الأصلي.
١٠ - حظر استعمال أي مركب في الصيد بغير ترخيص من الجهاز وحظرت مزاولة أي شخص مهنة الصيد إلا أن كان حاصلاً على بطاقة صيد وتحدد اللائحة التنفيذية بيانات بطاقة الصيد وشروط وإجراءات الحصول عليها.
١١ - إعفاء الصيادين بالمياه الداخلية من الحصول على بطاقة الصيد في حالة استعمالهم بوصة واحدة بثلاث سنارات على الأكثر في عملية الصيد وإعفاء المركب التابعة لجهات البحث العلمي والمعنية بالثروة المائية من شرط الحصول على بطاقة الصيد على أن تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وشروط وإجراءات منح هذا الإعفاء.
١٢ - إذا ثبت تواجد المركب خارج المياه الإقليمية بدون تصريح أو قيامها بأي عمل من أعمال الصيد غير القانونية أو غير المنظم أو غير المبلغ عنه يسحب الترخيص لمدة سنة، فإذا تكررت المخالفة يسحب الترخيص نهائيا.
١٣ - إذا ثبت قيام المركب بأي أنشطة في أى دولة من دول الجوار دون وجود اتفاقيات مع تلك الدول، أو استخدام المركب في أي أنشطة أخرى مثل عمليات التهريب أو الهجرة غير الشرعية أو بيع أو تهريب المواد البترولية أو أية أنشطة غير محددة بالترخيص الصادر للمركب، أو تم تشغيل رخصة المركب على أكثر من بدن يسحب الترخيص نهائيا
١٤ - على أي وحدة نزهة ممارسة أعمال الصيد الحرفي وكذلك حظر الصيد في المياه الإقليمية أو الاقتصادية المصرية على مراكب الصيد الأجنبية بشرط عدم الإخلال بالقوانين المنظمة لمنح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة.
١٥ – حدد مسئولية ملاك المركب التضامنية في حالة تعثرهم في سداد الرسوم والديون التي تستحق عليها طبقاً لأحكام هذا القانون ووجوب تعين مسئولاً عن إدارته على أن يؤشر بذلك في شهادة تسجيل المركب وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وإجراءات التأشير.
١٦ - عدم جواز استعمال رخصة الصيد في غير الغرض الصادرة من أجله أو التنازل عنها إلا بموافقة لجهاز ولا يجوز إصدار رخصة مركب الصيد الآلي إلا بعد ثبوت صلاحيته فنياً من الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية بالنسبة للصيد في المياه البحرية ومن الهيئة العامة للنقل النهري بالنسبة للصيد في المياه الداخلية وبحيرة السد العالي.
١٧ - حظرت المواد (٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥) تشغيل أي مركب برخصة صادرة لمركب آخر وفي حالة فقد المركب أو توقفه عن العمل لأسباب فنية يكون لمالكه استعمال الرخصة فى حالة إعداد وتجهيز مركب آخر خلال خمس سنوات من تاريخ الفقد أو التوقف بعد الجهاز ويلغى الترخيص في حالة انقضاء المدة المشار إليها دون تجهيز المالك المركب البديل ويجب على

رئيس المركب إبراز رخصتها كلما طلب منه ذلك وعلى الصياد إبراز بطاقة الصيد متى طلب منه ذلك.

١٨ - أجاز القانون إصدار بدل تالف أو فاقد لرخصة المركب أو بطاقة الصيد الأصلية بشرط تقديم ما يثبت فقدها أو تلفها على أن تحدد اللائحة التنفيذية شروط وإجراءات إصدار بدل التالف أو الفاقد للرخصة والرسوم المستحقة عن ذلك بما لا يجاوز ربع الرسم المستحق.

١٩ -يتم وقف سريان رخصة كل مركب يكلف بالعمل طبقا لأحكام قانون التعبئة العامة من تاريخ تكليفه وأن يتم إعفاءه من إجراءات التجديد والرسوم المستحقة إذا حلت مواعيد استحقاقها خلال مدة التكليف.

٢٠ – أجاز للجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك إقامة مراكز تجميع الأسماك فى مناطق استخراجها على أن تحدد اللائحة التنفيذية شروط وإجراءات إصدار الترخيص.

Fishermen's knowledge of the legislation regulating marine fishing in Matrouh Governorate

١- Prof. Dr Mohamed Abou El- Fetoh El- Salsily, Prof. Dr Said Abbas Mohamed Rashad*, *Prof. Dr. Mohamed Hasab El-Naby Habib*, Ayman Mohamed Ibrahim Hamady**

*Faculty of Agriculture, Benha University ** Desert Research Center

ABSTRACT

The research aimed to identify the personal, socio-economic and professional characteristics of the fishermen interviewed in the research area, and to determine the degree of knowledge of the surveyed fishermen of the legislation regulating the process of marine fishing in the research area. 10% of the total number of fishermen from natural marine fisheries in the Mediterranean Sea in the research area, and data was collected during the months of November and December 2022 by means of a personal interview for the respondents by means of a questionnaire. Numerical inventory and tabular presentation were used to describe the data of this research by frequency, percentages, arithmetic mean, standard deviation, and mode, and the simple correlation coefficient of Pearson and Spearman was used in the analysis.

The most important search results were as follows:

46,7 %of the respondents have a low level of knowledge, 28.3% have a medium level of knowledge, and 25,0% have a high level of knowledge

due to their knowledge of the legislation regulating the process of marine fishing in the research area.
The results showed that the degree of the fishermen's knowledge of the legislation regulating the process of marine fishing in the research area had a significant correlation at a significant level of 0.01 with seven of the studied variables, namely: age (r = 0.312), the number of years of education (r = 0.234), the degree of membership in Formal organizations (r = 0.235), the degree of exposure to information sources (r = 0.329), the number of years of experience in the fishing profession (r = 0.366), the number of fishing work days (r = 0.349) and the number of individuals working on the fishing boat (r = 0.244). While there was a significant correlation at a significant level of 0.05 for the variable and type of fishing craft (r = 0.212). While the relationship was not significant for the variables: marital status (r = 0.99), devotion to the fishing profession (r = 0.125), type of fishing license (r = 0.065), type of possession of fishing boat (r = 0.110), and type of fishing boat (r = 0.110) and income from the fishing profession (r = 0.077)

Keywords: knowledge, legislation regulating the process of marine fishing, Law No. (146) of 2021 for the protection and development of lakes and fisheries.